

شبكة المستقبل المتمثلة بمنظمة تموز تعقد مؤتمرا صحفيا
تعلن فيه تقريرها حول مراقبة انتخابات برلمان و رئيس اقليم كردستان



عقدت شبكة المستقبل العراقية متمثلة بمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية، مؤتمرا صحفيا صباح يوم 2009/7/30، في فندق اربيل الدولي (الشيراتون)، اعلنت فيه تقريرها الذي تضمن تقييمها على عملية انتخابات برلمان ورئيس اقليم كردستان.

وتحدث في المؤتمر الصحفي الذي حضره عدد كبير من وسائل الاعلام، كل من الزملاء فيان الشيخ علي و كوفند شفيق توفيق و عبد الستار عصمت يونس ، وقدموا عرضا موجزا على مجريات العملية الانتخابية، واستعرض الزملاء استعدادات الشبكة بوقت مبكر لمراقبة هذه الانتخابات، حيث تابعت إصدار قانون الانتخابات الذي اقره برلمان كردستان، كذلك التعليمات والأنظمة التي أصدرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ودرست ذلك بالدقة المطلوبة.

وشارك في نشاطها مراقبو الشبكة البالغ عددهم 3582 مراقبا من كلا الجنسين، وعملت الشبكة على مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية، ابتداء من تحديث سجل الناخبين، مرورا بقرعة تحديد أرقام القوائم المتنافسة ورصد الحملات الانتخابية ، والتصويت الخاص والصمت الإعلامي، ويوم الانتخابات سواء في مراقبة افتتاح المراكز الانتخابية، او الاقتراع، او العد والفرز، ومرافقة صناديق الاقتراع، وانتهاء بعملية التدوين (تلي سنتر) في المركز الوطني في بغداد وعلى طوال ساعات التدوين التي تمتد الى ساعات متأخرة من العمل المضني والطويل، وإعلان النتائج الاولية.

كما تضمن التقرير نشاطات الكيانات المتنافسة وعدد الناخبين، طبيعة قانون الانتخابات الجانب الأمني دور المفوضية وإجراءاتها، والشغرات والخروقات والانتهاكات الانتخابية منا ما هو متعلق في سجل الناخبين، ومنها ما متعلق في انتهاك سرية الاقتراع والمخالفات الانتخابية، كما تضمن التقرير عدد من الاستنتاجات من بينها الإشادة بالأجواء العامة الايجابية التي سادت في الانتخابات، وكذلك لحسن إدارتها من قبل المفوضية بحيادية ونجاحها في نشر مراكز الاقتراع بالوقت المحدد، وتوفيرها المستلزمات الفنية واللوجستية للمراكز الانتخابية.



وركز الزملاء على عدد من التوصيات منها أهمية إجراء إحصاء سكاني وطني شامل، كي يتم على ضوءه بناء سجل انتخابي رصين. وأهمية إصدار بطاقة الناخب، على ان تحتوي اسم الناخب واسم المركز الانتخابي واسم المحطة التي يدلي فيها بصوته، وان توزع بوقت كافي قبل مواعيد الاقتراع لضمان ممارسة كل مواطن لحقه في المشاركة في الانتخابات. وأهمية إقرار قانون الأحزاب، يتضمن إقرار الأحزاب باعتماد الديمقراطية سواء داخلها او مع الآخرين أثناء ممارستها للعمل السياسي في البلد. وأهمية إقرار قانون ينظم العملية الانتخابية بما في ذلك قضية تمويلها، يحدد فيه السقف الأعلى للإنفاق المالي، كي يكون هناك توازن معقول بين المتنافسين، كما يضع ضوابط لمن يحق له المشاركة في التنافس الانتخابي .

وللاطلاع اكثر على التفاصيل يمكنكم تصفح موقع المنظمة على الانترنت

www.tammuz.net

المكتب الإعلامي
لمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية